الصناعات الصغيرة وسبل تنميتها في محافظة صلاح الدين

الدكتور شبيب احمد علي *

الملخص :

على الرغم من أهمية الصناعات الصغيرة في اقتصادات جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال ما تساهم به في الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة، والصادرات واستيعاب الأيدي العاملة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتوفرة ، إلا أن الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين ما زالت دون مستوى الطموح، يرجع ذلك لوجود مشاكل ومعوقات تحد من نموها وانتشارها، وعدم قدرتها في التنمية الصناعية والاقتصادية.

لذا يجب أن يكون لهذه الصناعات دور بارز في سياسة التنمية الصناعية مستقبلا، ذلك لا يتم إلا من خلال معرفة مشاكلها وإيجاد الحلول اللازمة لها ، من خلال توفير الدعم المالي والفني لها ، ومعالجة مشكلات التنمية بشكل عام، الأمر الذي يضع هذه الصناعات على طريق التنمية والتطوير، لذا لا بد من سياسة سليمة تدعم وتعزز من دور الصناعات الصغيرة في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في محافظة صلاح الدين.

Abstract

Although small (simple) industries are important in all countries of the world economics whether those countries are developed or growing in general , and in Iraq in special for the process of industrial and economic growth and the added value of exports and including the work hand and enlarging the benifit got from available materials , but the small industries in Saladdin governorate are still under ambitions level , this because of problems and obstacles that obstructs their growth and spread, and unability ti grow industry and economy.

So there must be aprominent role for these industries in industrial growth policy in the future. This could not be done, then we must know the real problems and find asuitable solutions for them throgh finding finantial and technical support, and treating the problem in general . this matter puts industries on the my of growth and development. There must be apolicy that supports this role for small industries in industrial and economic growth process in Saladdin Governorate.

*قسم الجغرافية / كلية التربية/ جامعة تكريت.

المقدمة

يختلف دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية من دولة الى دولة ومن إقليم الى إقليم آخر، تبعا لمستوى التطور الاقتصادي والتقني الذي وصلت إليه كل دولة وحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها، فضلا عن ما توليه الحكومات من عناية لهذه الصناعات، ذلك ما نلاحظه في الدول المتقدمة صناعيا كيف تهتم بهذه الفئة من الصناعات وتعدها قاعدة التقدم الحضاري والصناعي، على العكس من الدول النامية، إذ تعاني هذه الفئة إهمالا حكوميا الأمر الذي أدى الى شلل صناعي مزمن لا يمكن علاجه إلا بتغير هذه السياسات والعمل على جعل الصناعات الصغيرة قاعدة نحو الانطلاق الحضاري والصناعي.

إن الكثير من محاولات التصنيع في بعض الدول النامية فشلت بسبب الاتجاه الذي ساد في سياسات التنمية الصناعية، إذ تم الاعتماد على جانب الاستيراد لأغلب ما تحتاجه الدول من آلات ومعدات لأجل القيام ببناء صناعات كبيرة الحجم لأجل تحقيق تراكم صناعي الغرض منه دفع عجلة التنمية، مع تحقيق إنتاج لغرض التصدير، لذا فإن الإنتاج أصبح تحديد نوعه وحجمه ومعداته ومعدلات نموه طبقا لاتجاهات الطلب الخارجي، كما أن فنون الإنتاج مستوردة وفرص العمل التي يحققها محدودة، نظرا الى الكثافة الرأسمالية المرتفعة في أدواته الإنتاجية المستخدمة.

مشكلة البحث :

أصبحت التنمية الصناعية ضرورة لا بد منها من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي لأي دولة باعتبار أن الصناعة هي المظهر الأساس في التقدم الحضاري والاقتصادي والاجتماعي، ونظرا لما تتمتع به محافظة صلاح الدين من إمكانيات اقتصادية سواء كانت زراعية أو خامات أولية مع وجود طاقة بشرية قادرة على النهوض بتنمية شاملة في مختلف القطاعات، ولدور الصناعات الصغيرة في هذه التنمية فإن مشكلة البحث جاءت بالشكل الآتي :

هل للصناعات الصغيرة دورٌ مؤثر في تحقيق التنمية الصناعية في محافظة صلاح الدين ؟ وما هي التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها هذه الصناعات إذا ما توافرت مقومات نجاحها ؟

فرضية البحث :

أصبح هنالك اهتمام مؤسساتي سواء كان محليا أو خارجيا بأهمية دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية، وفي ضوء الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تتصف

بها محافظة صلاح الدين ، لذا فالفرضية تقول إن العمل على الاهتمام بالصناعات الصغيرة سوف يحقق مردودات متعددة يأتي في مقدمتها توفير فرص عمل لكثير من العاطلين مما يقضي على جزء من مشكلة البطالة ، فضلا عن تعظيم الموارد وزيادة الإيرادات المتحققة في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لاسيما في التعدين والزراعة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الدخل المحلي للمحافظة.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى :

1. بيان دور الصناعات الصغيرة في التنمية الصناعية لمحافظة صلاح الدين ، وما تحققه من مساهمة جزئية لحل مشكلة البطالة ومساهمتها في تشغيل نسبة جيدة من العاطلين عن العمل ، فضلا عن مساهمتها في الناتج المحلي وكسب مورد اقتصادي جديد يضاف لمواردها الاقتصادية وبالتالي المساهمة في التنمية الشاملة لهذا الإقليم الحيوي .
2. الكشف عن ما تحققه الصناعات الصغيرة في استغلال المقومات الطبيعية والبشرية في المحافظة كمدخلات في عملية التصنيع ، وذلك لما تزخر به المحافظة من مقومات في جوانب المواد الخام واليد العاملة والسوق والنقل وسعة المكان ووفرة المياه .
3. توضيح ما تقوم به هذه الصناعات في استغلال المدخرات الفردية الصغيرة ، لأن هذه الصناعات لا تستلزم استثمارات ضخمة ، مع بيان دورها في تنشيط حركة الأسواق لكل أقضية المحافظة والحصول على السلع التي يصعب الحصول عليها من أسواق أخرى ، وزيادة كمية الصادرات الى الأسواق خارج المحافظة وبالتالي تحقيق مورد اقتصادي إضافي يعزز من الأساس الاقتصادي للمحافظة.

أهمية البحث :

تعزى أهمية هذه الدراسة لبيان دور هذا النوع من الصناعات كمدخل في تحقيق التنمية الصناعية في محافظة صلاح الدين بوجه خاص والعراق بوجه عام ، لأهمية هذه الصناعات وما تؤديه من دور في الاقتصاد الوطني ، فضلا عن التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في المحافظة، مع بيان أهم المقترحات والوسائل والأساليب التي تدعم هذه الصناعات لأجل تحقيق هذه التنمية.

أولا : مفهوم الصناعات الصغيرة :

يطلق هذا المفهوم على المؤسسات التي تمتاز بصغر حجمها من حيث عدد العاملين أو لصغر حجم رأس المال مع قلة استخدام الآلات والمكائن ، كما أن مفهومها يختلف من دولة لأخرى، كذلك يختلف ما بين الدول النامية والدول الصناعية ، وأحيانا يختلف مفهومها داخل الدولة الواحدة أي ما بين إقليم وآخر ، وتختلف ما بين القطاعات الاقتصادية وحسب النشاط الاقتصادي ، أي ان الصناعات التي كانت تعد كبيرة في مرحلة ما قبل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعد صغيرة أو متوسطة في دولة أخرى، فضلا عن ان اختلاف هذا المفهوم في نشاط اقتصادي معين الى نشاط اقتصادي آخر.

يمكن تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة حسب حجمها، ومن خلال الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية التي يمر بها البلد، لما تلعبه من دور كبير في تسريع نمو الصناعات الكبيرة التي تصبح في النهاية شركات لها دورا أساسيا في عملية التقدم الصناعي والاقتصادي بشكل عام.

وللتمييز ما بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ، يمكن أن تصنف الصناعات الصغيرة الى مفاهيم نوعية وأخرى كمية، ففي الأولى يطلق هذا المفهوم على المؤسسات المتضمنة لكل أشكال التصنيع الذي يتم على مستوى مصنع أو ورشة أو خدمات صناعية متمثلة بوحدات إنتاجية (مصانع) أو محلات صناعية تقدم خدمات لما بعد البيع ، وقد عرفتها منظمة اليونيدو بأنها وحدات صناعية تمارس إنتاج السلعة المصنعة أو شبه المصنعة وتتسم بصغر حجمها وحجم استثمارها وقلة عدد العاملين فيها ، وقد عرفت أيضا بأنها وحدات صناعية لها درجة من التخصص الصناعي ، وغير قادرة على المنافسة في الأسواق لصعوبة حصولها على التمويل الخارجي ، وأنها تتصف بوجود علاقات ما بين المشتغلين ومسؤول العمل ولها معايير متعددة منها القيمة المضافة وعدد العاملين ورأس المال الثابت ، أما المفهوم الكمي يأتي على أساس عدد المشتغلين، أو رأس المال الثابت، وحجم الإيرادات، والإنتاج الصناعي، فضلا عن حجم القيمة المضافة ، يستخدم ذلك من خلال المؤشرات الحسابية ، فعدد المشتغلين يستخدم على نطاق واسع في أغلب دول العالم، لسهولة استخدامه ووضوح صورته ولكن أحيانا لا يعطي صورة كاملة وذلك لأن صاحب العمل يستخدم أسرته كعاملين خاصة أن عدد منهم يعمل بلا أجور[1] .

ومن هنا فإن هناك العديد من الطرق التي يتم بها التعريف بالصناعات الصغيرة من خلال الاعتماد على البيئة التي توجد فيها هذه الصناعات، وأن الأساس في تعريفها هو عدد العاملين

ورأس المال والقيمة المضافة وكمية الإنتاج والتقنية والإدارة والتنظيم والمهارات الفنية، فضلا عن أن كمية الطاقة المستخدمة، وهناك بعض الخصائص التي تتصف بها الصناعات الصغيرة والتي من خلالها يتم التمييز ما بينها وما بين الصناعات الأخرى، من أهمها :

1. ان القرار دائما ما يكون بيد صاحب المشروع .
2. صغر حجم الاستثمار مع قلة مخاطرة وسهولة التنفيذ .
3. صغر حجم الإنتاج واعتماده على السوق المحلية .
4. قلة عدد العاملين وبساطة معداتهم .
5. غالبا ما يكون الاعتماد على المواد المحلية الداخلة في التصنيع .
6. صعوبة الحصول على القروض الميسرة من الجهات الممولة .

ومن خلال الجدول (2) يمكن التعرف على أهم المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة في العالم من خلال اختيار معيار عدد العاملين ومعيار رأس المال المستثمر لمجموعة من دول العالم المختلفة منها النامية ومنها المتقدمة.

ان اختيار معيار اليد العاملة ورأس المال اختلف من دولة الى أخرى في تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة، خصوصا أن بعض الدول حددته بما لا يقل عن 50 عاملا، ودول أخرى بما لا يقل عن 100 عامل، وأخرى بأكثر من 200 عامل، وقد عرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية، وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.

مما تقدم نستنتج أن اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة، يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينها ، فالصناعات التي تعد متوسطة أو شبه كبيرة في البلدان النامية، تعد صغيرة في البلدان المتقدمة، ولأجل السيطرة على هذا الاختلاف وإيجاد تعريف موفق ما بين الاثنين جاءت منظمة العمل الدولية بتعريف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تعمل فيها أقل من 10 عامل، والصناعات المتوسطة من 10-99 عامل، والكبيرة بما يزيد فيها عدد العاملين عن 99 عامل[2].

أما في العراق فإن مفهوم الصناعات الصغيرة تجسد خلال الثمانينات نتيجة الظروف والأحداث العسكرية للحرب العراقية الإيرانية، التي أثرت على القطاعات الصناعية الكبير، نتيجة تعبئة الكوادر البشرية في العمليات العسكرية، الأمر الذي أدى اى تخلخل الصناعات الكبيرة، وبروز نمو الصناعات الصغيرة واتساع قطاعاتها وتوزيعها المكاني، مع صدور بعض القوانين

التي شجعت على هذه الصناعات من خلال تقديم الدعم المالي لها، الأمر الذي أدى الى أن يصبح لها دورا كبيرا في الناتج المحلي، إذ وصلت نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي الى 32% سنة 1989 بعد أن كانت لا تتجاوز 11% سنة 1985، وقد جاء تعريف الصناعات الصغيرة في العراق بأنها المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات التي أسست باطار قانوني ويعمل فيها من 2-30 عامل [3].

جدول (1)

عدد العاملين ورأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة لبعض دول العالم

الدولة	عدد العاملين	رأس المال / بالدولار
الولايات المتحدة	250	50000000
بريطانيا	200	80000000
اليابان	100	35000
الهند	100	35000
العراق	30	20000
مصر	35	17000
ماليزيا	25	20000
السودان	30	14000
ألمانيا	49	25000
سنغافورة	50	250000

المصدر : بالاعتماد على :الجمعية العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد 42، ص106 .

ثانيا : أهمية الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين

يمكن للصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين أن تساهم بدور فعال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية، إذ انها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة نسبة العاملين ، فضلا عن تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، مع القدرة على توسع السوق الداخلية مع ضمان بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، مع مساعدة الكوادر الفنية والعلمية على تطوير قدراتها واعدادها، وزيادة منتجاتها، فضلا من أن لهذه الصناعات أهمية في تنمية صادرات المحافظة والمساهمة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الحصول على مورد إضافي تمثل بالحصول على العملات الأجنبية والمحلية التي من شأنها تحسين أوضاع المحافظة في

الجانب الاقتصادي مع دورها في المساهمة في تكوين قطاع اقتصادي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني العراقي، ويمكن أن نوجز أهمية الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين بما يأتي :

1ـ فرص العمل :

إن النمو السريع لسكان العراق بوجه عام والمحافظة بوجه خاص، وعدم قدرة القطاع الزراعي على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل مع ضعف قطاع الخدمات في تشغيل الكثير من هم في سن العمل ، الأمر الذي أدى الى زيادة نسبة البطالة في المحافظة، لذا فمن الممكن للقطاع الصناعي أن يلعب دورا بارزا في هذا المجال، وبخاصة الصناعات الصغيرة، إذا ما توفرت ظروف تنميتها بالشكل المطلوب، إذ انها ستلعب دورا إيجابيا في توفير فرص العمل المنتجة في هذا المجال، خاصة وأن البرامج السنوية التي توضع في المحافظة من قبل المسؤولين في المجلس وديوان المحافظة والدوائر التابعة لها وخاصة في مجال التخطيط والاستثمار، قد وضعت في أولويات برامجها الاقتصادية هو استثمار الموارد المادية في تعزيز بناء مجموعة من الصناعات التي تدخل ضمن هذا النمط، لأجل تعظيم فرص العمل وزيادة رأس المال المستثمر للعامل، وبالتالي رفع معدلات الناتج الصناعي للمحافظة.

2ـ زيادة الطاقة الإنتاجية الصناعية :

يتعذر في الظروف الحالية استغلال المشاريع الصناعية الكبيرة في المحافظة من خلال إعادة تأهيلها، أو بناء صناعات من الحجم الكبير في وقت زمني قصير الأمد، نتيجة الأضرار التي لحقت بالصناعات الكبيرة وخاصة في مجال الصناعات الغذائية والكيماوية والإنشائية المتمثلة بمصانع الزيوت النباتية والأسمدة ومصنع طابوق صلاح الدين الأوتوماتيكي، إذ تقدر هذه المشاريع من النوع الكبير الحجم من حيث رأس المال المستثمر وعدد العاملين، ويحتاج الى مدة زمنية طويلة لإعادة تأهيلها بطاقة إنتاجية كالتي كانت قبل 2003 ، الأمر الذي يتطلب أن تعمل حكومة المحافظة على استغلال الأموال المخصصة لها، واستثمارها في بناء المؤسسات الصناعية التي تحقق وفورات ودعم وتأهيل المؤسسات القائمة منها، لأنها لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة ويمكن تشغيلها في مدة زمنية قصيرة، فضلا عن إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة والتنظيم للعمل فيها وإمكانية الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسي لكي تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية الصناعية، ويجب أن تكون هناك علاقة ما بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس

المال مع الصناعة بأن الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للعامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة الصناعية، إلا إذا ما تم ربط رأس المال المستثمر للعامل مع الفائض الاقتصادي الذي يتحقق حسب حجم المؤسسات الصناعية، ومن ثم يتحقق من فائض اقتصادي للمجتمع فإن الصناعات الصغيرة هي الأوفر حظا في تحقيق ذلك من خلال قدرتها على تعظيم الأرباح، وزيادة الموارد الاقتصادية في مدة زمنية قصيرة[4].

3ـ تحقيق التنمية الإقليمية:

تتميز الصناعات الصغيرة بتوزيعها الجغرافي، إذا ما تم مقارنتها بالصناعات الكبيرة، إذ انها تنتشر في مراكز الأقضية والنواحي والمناطق الهامشية التي تقع بجوار طرق النقل الرئيسة والثانوية ، أي أن مواضعها ليست بالضرورة ضمن المناطق الصناعية في مراكز المدن، هذا ما هو ملاحظ في مواقع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما توجد ضمن المناطق الصناعية أو المجمعات الصناعية الكبرى كما هو الحال في بغداد والموصل والبصرة، إن التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين يمكن أن يحقق ما يأتي[5]:

أ ـ إنها تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعات بين مناطق المحافظة، لأن تركز الصناعة في مراكز المدن أصبح أمرا غير مرغوب به من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ب ـ إزالة الفوارق ما بين أقضية المحافظة ونواحيها، لأن هذا التوزيع الجغرافي يساعد على توزيع الدخل بين أبناء المحافظة في التخفيف من مشكلة البطالة، وتهيئة فرص عمل في المناطق البعيدة عن مركز المحافظة .

ج ـ العمل على تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة في جميع مناطق المحافظة، وذلك لقدرتها على استيعاب اليد العاملة الفائضة في المناطق الريفية، خاصة بعد تدهور القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة لظروف اقتصادية واجتماعية وغيرها.

د ـ تؤدي الصناعات الصغيرة في تعزيز وتطوير الكوادر الفنية والإدارية، لأنها تعمل على تدريب العاملين بتكاليف أقل من توفر الصناعات الكبيرة أو مؤسسات التدريب الحكومية والمهنية والمراكز الأهلية، إذا ما علمنا ضعف التدريب الصناعي في البلدان النامية ومنها العراق، لذا فإن الانتشار الجغرافي للصناعات الصغيرة بين مناطق محافظة صلاح الدين، يعمل في الحصول على طاقات بشرية فاعلة في تحقيق التنمية الإقليمية وخاصة التنمية الصناعية.

هـ . يعمل التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين على تحقيق ادخارات مادية من خلال تعبئتها لدى المدخرين الذين لا يتعاملون مع المصارف، ولكنهم قادرون على استثمارها في المشاريع الخاصة، إذا ما توفرت مناخات جيدة للاستثمار، إذا ما علمنا أن الصناعات الصغيرة لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، لذا فإن مدخرات مجموعة صغيرة من الأفراد يمكنهم من إقامة مشاريع صناعية صغيرة ومفيدة أكثر مما تحققه من إيرادات في حالة ادخارها مصرفيا، الأمر الذي يساهم في تحقيق وفورات اقتصادية تساهم في التنمية الصناعية وانعكاساتها الإيجابية في التنمية الإقليمية للمحافظة.

4ـ تحقيق الفائض الاقتصادي :

إن ما تحققه الصناعات الكبيرة من رفع القدرة الإنتاجية، وزيادة الفائض الاقتصادي مقارنة لما تحققه الصناعات الصغيرة على حساب الثانية، ذلك نتيجة الوفورات الاقتصادية الكبيرة الحجم، فضلا عن اختلافات كبيرة في الإدارة والتنظيم واستخدام الأساليب الحديثة في العمل، مع الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسي للصناعات الكبيرة الحجم، إلا ان ذلك يتجاهل العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي المتحقق، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع بصورة عامة من خلال استثمار رأس المال، إلا ان ذلك الاستثمار يعمل في تنظيم الفائض الاقتصادي في مجال الصناعات الصغيرة، وإنها قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال وفرة عنصر رأس المال وهو العنصر النادر في البلدان النامية، لذا فهي الأقدر على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، فضلا عن استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، مع تخفيف نفقات أقل في مجال النقل والتسويق[6].

5ـ التنوع الصناعي:

تعمل الصناعات الصغيرة على تنوع الهيكل الصناعي، فعندما يكون الطلب على سلعة معينة فمن الأفضل أن يكون الإنتاج على نطاق صغير، بدل من أن يكون استيرادها من الخارج أو إنتاج بعض أجزاء سلعة معينة لحساب الصناعات الكبيرة، لذا فالصناعات الصغيرة خير من يقوم بهذه الوظيفة وبتكاليف قليلة، مثال ذلك الصناعات الميكانيكية، وصناعة الأدوية الإنشائية، وإذا اردنا أن نحقق تنمية صناعية تنعكس آثارها على تنمية محافظة صلاح الدين، لا بد من الاهتمام بالصناعات الصغيرة التي من شأنها أن تساهم في تقوية الصناعات الكبيرة ومن ثم استمرار

الاثنين على حد سواء، كل ذلك يتطلب رؤية ونظرة استثمارية، وفق دراسات ذات جدوى اقتصادية يتم تحقيقها لمحافظة صلاح الدين.

ثالثا : المقومات الجغرافية لتنمية الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين :

تتصف المقومات الطبيعية في محافظة صلاح الدين بتباينها من حيث أهميتها بالنسبة لإقامة المؤسسات الصناعية سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة منها ، إذ تتباين تأثيراتها من منطقة الى أخرى، إذ لكل منطقة صفاتها الطبيعية الخاصة التي تميزها عن غيرها من حيث مظاهر السطح والتربة والمناخ وموارد المياه، وهذه الظواهر تشكل المسرح الذي يعمل عليه الإنسان وإن كانت تجبره في أحيان معينة في العيش عليها[7]، ويمكن تحديد أبرز المقومات الطبيعية التي تؤثر على إقامة المؤسسات الصناعية في محافظة صلاح الدين بما يأتي :

1ـ العوامل الطبيعية :

أ . الموقع الجغرافي :

ان موقعها المحاذي للعاصمة بغداد جنوبا، وثاني أكبر محافظات العراق (الموصل) شمالا، مع أقوى محافظات العراق الوسطى اقتصاديا محافظة كركوك شرقا، فضلا عن مرور الطريقين الرئيسيين1 ، 2 إذ يمر الأول وسط المحافظة والثاني شرقها، كل ذلك أدى الى أن تنمو المحافظة بكل جهاتها،وتحقق فيها نشاطات اقتصادية متنوعة،تأتي الصناعة في مقدمتها، ينظر خارطة(1).

ب . التربة :

تضم محافظة صلاح الدين أنواعا متعددة من الترب تختلف الواحدة عن الأخرى من حيث صلاحيتها لزراعة مختلف محاصيل الزراعة وإنتاجها، وقد أثر ذلك بالتالي على وجود التجمعات السكانية، التي يرافق وجودها الترب الجيدة، وبالتالي كان ذلك عاملا مؤثرا في مد شبكة الطرق البرية وإقامة المؤسسات الصناعية وخاصة المتوسطة والصغيرة منها، إذ تنتشر في أقسامها الشمالية والشمالية الغربية التربة الجبسية، وتمتد مساحات واسعة من أقصى شمال المحافظة وصولا الى جنوب شرق سامراء، فضلا عن انتشار الترب الرملية والحصوية في بعض مناطقها وخاصة الشمالية الشرقية، الأمر الذي ساعد على توطن الصناعات الاستخراجية المتمثلة بالحصى والرمل والأحجار، وهي مواد أساسية في الصناعات الإنشائية، أما الأقسام الجنوبية تمتاز بوجود تربة أكتاف الأنهار والمتمثلة بالتربة المزيجية وهي تربة فيضية ساعدت على ازدهار الزراعة

وارتفاع إنتاجية المحاصيل المختلفة، الأمر الذي ساهم بوجود الكثير من الصناعات وخاصة الغذائية والخشبية[8].

ج . المناخ :

للعناصر المناخية أثر في توطن الصناعات وخاصة التحويلية منها، وتأتي الأمطار في مقدمة العناصر المناخية تأثيرا في ذلك، لأنها محددة لبعض الصناعات وخاصة في موسم سقوطها، ويتجلى تأثيرها في الصناعات الإنشائية وخصوصا صناعة الطابوق ، والبلوك، والكاشي، إذ تحتاج الى جـــو خالٍ من المطر وحرارة مناسبة لغرض تجفيفها، ولكن يبقى العامل الإيجابي

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العراق الأثرية بمقياس 1:1000000 والمرتبة الفضائية للقمر (Land Sat 7 ETM+)

لعنصر المطر هو أن سقوطها بغزارة وخاصة في المناطق الشمالية من المحافظة ساهم في زيادة الرقعة الجغرافية لمحاصيل الحبوب، مما ساهم في زيادة إنتاجها وبالتالي شجع على إقامة صناعة طحن الحبوب والصناعات الغذائية الأخرى المتعلقة بذلك، فضلا عن ذلك أن سقوط الأمطار ساهم في توفير النباتات والأعشاب، الأمر الذي أدى الى زيادة أعداد الثروة الحيوانية وخاصة الأغنام، مما ساهم بتوفير الأصواف التي شجعت الى إقامة بعض الصناعات الصغيرة ومنها صناعة البسط والخيوط الصوفية.

د ـ الموارد المائية :

تمثلت هذه الموارد بمرور نهر دجلة في أراضي سبعة من أقضية المحافظة الثمانية، مع مرور اثنين من روافده الرئيسة في مناطق شرق المحافظة هي الزاب الصغير والعظيم، إذ شكل ذلك مصدرا للمياه، الأمر الذي شجع ويشجع على إقامة مختلف الصناعات التي تحتاج الى المياه كمادة أولية وخاصة الاستخراجية والإنشائية والغذائية، فضلا عن استخدامها في ري المحاصيل الزراعية، وهذا مكن المحافظة من أن تكون في طليعة محافظات العراق إنتاجا للمحاصيل الزراعية، الأمر الذي شجع على إقامة مختلف الصناعات المعتمدة على ذلك ومنها تعليب الفواكه، وصناعة المخللات، ودبس التمور، والراشي، فضلا عن صناعة الأثاث.

2ـ العوامل البشرية :

أ ـ السكان :

يعد السكان من أهم العوامل التي تؤثر في قيام الصناعة وبخاصة الصغيرة منها؛ ذلك لأن السكان هم الغاية والوسيلة من عملية مد شبكات الطرق وبناء المصانع، من أجل تسهيل حركتهم من مكان الى آخر، ومن أجل توفير مستلزمات المعيشة من غذاء وكساء وخدمات أخرى.

ومن الجدول (2) يبلغ عدد سكان محافظة صلاح الدين 1368785 نسمة، حسب تقديرات دائرة إحصاء المحافظة، وأن هذا العدد موزع على أقضية المحافظة، إذ بلغ عدد سكان قضاء تكريت 218945 نسمة، وقضاء الطوز167535 نسمة، وسامراء 214243 نسمة ، وبلد 243675 نسمة ، ثم بيجي 186269 نسمة، والشرقاط 183928 نسمة ، وأخيرا قضاء الدجيل 92485 نسمة، يتبين من ذلك أن عدد السكان يتزايد من سنة لأخرى، وبمعدلات نمو عالية إذا ما تم مقارنة هذه التقديرات بسكان المحافظة سنة 1997، إذ كان عدد سكانها 903701 نسمة، وتقديرات سنة 2003 كان عدد سكانها 1076269 نسمة ، الأمر الذي

ساعد بالضغط على المساحات الزراعية التي تتوفر لها الظروف المناسبة من انبساط وتربة وموارد مائية وظروف مناخية[9].

وبالتالي يجب البحث عن مورد اقتصادي آخر يساهم في رفع مستوى المعيشة والادخار، فكان الاتجاه نحو القطاع الصناعي ذو النشاطات الصغيرة، بدأ من استغلال الموارد الخاصة من رأس مال ومواد أولية وأيدي عاملة، الأمر الذي مكن من استغلال جزء من البطالة التي يعاني منها العراق في السنوات الأخيرة بشكل عام والمحافظة بشكل خاص.

إن الطابع السائد في المحافظة هو طابع متعدد، إذ يشمل الزراعي والصناعي والخدمي، إلا أن ذلك يؤدي الى أن تتساوى نسبة سكان الريف مع نسبة سكان الحضر في عموم المحافظة، مما شجع سكان الريف بالبحث عن مورد اقتصادي إضافي هو الصناعة والمتمثلة بالنشاطات الصغيرة خاصة في قطاعي الغذائية والإنشائية، فضلا عن الصناعة الاستخراجية، الأمر الذي ساعد على ذلك هو مد شبكة الطرق المعبدة للنقل لتساهم في نقل المواد الأولية والمواد المصنعة[10].

خلاصة ذلك ان محافظة صلاح الدين تتمتع بنمو سكاني واضح قادر على رفد المشاريع الصناعية بالأيدي العاملة من جهة، ونمو أسواقها الاستهلاكية من جهة أخرى، آخذين ذلك بنظر الاعتبار زيادة الاستثمارات لأجل زيادة المشاريع الصناعية الصغيرة التي تواكب النمو السكاني السريع وإتاحة فرصة عمل تقلل من مشكلة البطالة واستثمار الطاقات الفنية والعلمية للكوادر المتخرجة من المراكز العلمية والجامعات .

جدول (2)

تقديرات سكان محافظة صلاح الدين لسنة 2010 .

التسلسل	الوحدة الإدارية	مجموع السكان
1	تكريت	167518
2	العلم	51427
3	طوز	104088
4	آمرلي	39513
5	سليمان بك	23934
6	سامراء	182760
7	المعتصم	15378
8	دجلة	16305
9	بلد	70805
10	الضلوعية	59947
11	الاسحاقي	42485
12	يثرب	70048
13	بيجي	152416
14	الصينية	33853
15	الدور	61895
16	الشرقاط	183928
17	الدجيل	92485
المجموع	=	1368785

المصدر : اعتمادا على : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة صلاح الدين، بيانات 2010 .

ب . طرق النقل :

تعد طرق النقل البرية من العناصر المؤثرة في حياة الإنسان مما يجعلها من مستلزمات أي تطور حضاري تطمح إليه المجتمعات البشرية، بعد أن أثبتت السيارة أنها وسيلة حيوية وفعالة في تطور هذه المجتمعات[11]، وتلعب الطرق المعبدة أثرا كبيرا في التفاعل المكاني بين مختلف الأنشطة البشرية وتعد من العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب بناء شبكة منظمة من طرق النقل المعبدة لتلبي حاجة التطور والنمو على مختلف الأصعدة وزيادة الاحتكاك والتفاعل بين مختلف قطاعات المجتمع.

حققت محافظة صلاح الدين تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة في مجال بناء الطرق البرية سواء كانت الرئيسة أو الثانوية أو الفرعية منها، الأمر الذي شجع على زيادة بناء المؤسسات الصناعية وخاصة الصغيرة، التي تتطلب مثل هذه الطرق لغرض ربطها بمناطق المواد الأولية من جهة ، وأسواق التصريف من جهة أخرى، ولأجل زيادة بناء الصناعات الصغيرة، يتطلب من الجهات المسؤولة إدامة هذه الطرق باستمرار، مع إنشاء طرق جديدة وبمواصفات عالية تخدم العمليات

الصناعية، خاصة في المناطق التي تتركز فيها المواد لأولية سواء كانت إنشائية أو زراعية، آخذين بنظر الاعتبار بناء جسور ربط لضفتي نهر جلة في المناطق التي تحتاج الى ذلك.

ج . رأس المال :

يعد رأس المال هو المحرك الأساس لكثير من النشاطات الصناعية، فهو العامل الرئيس في تلبية متطلبات العملية الصناعية مثل المواد الأولية واليد العاملة والنقل وتصريف المنتجات، وعد محافظة صلاح الدين من المحافظات التي تتمتع بتوفر رأس المال الناتج من المشاريع الصناعية الكبيرة، التي تستخدم من 50 عاملا فأكثر، كان لذلك المورد المادي أثر في تنمية القدرات الصناعية واستغلالها في النشاطات الصغيرة، فضلا عن توفر رأس المال من المورد الزراعي الذي يعد الأول من بين المواد الاقتصادية المادية في المحافظة، إذ تزخر المحافظة بإنتاج زراعي يغطي جميع محافظات العراق في موسم الزراعة الصيفية، إذ تتم عملية تسويق الفواكه والخضر بكميات كبيرة، الأمر الذي ساهم بموارد مادية عملت على رفع مستوى المعيشة وتحقيق الإدخار الذي من خلاله ساهم في تنشيط حركة الصناعة الصغيرة في المحافظة من خلال فتح الكثير من الورش الصناعية في مجال الصناعات المعدنية والخشبية والإنشائية والغذائية.

أما في السنوات الأخيرة لاسيما بعد سنة 2009 ودخول نظام الاستثمار بشكل واضح في المحافظة مع تخصيص مبالغ من ميزانيتها لغرض فتح مراكز تنموية في مختلف النشاطات ، ينبغي استثمار تلك الموارد في بناء الكثير من المؤسسات الصناعية التي من خلالها يتم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة وبالتالي تحقيق مورد اقتصادي من شأنه المساهمة في تنمية مناطق المحافظة.

رابعا : واقع الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين:

ومن نظرة الى واقع الصناعات الصغير في محافظة صلاح الدين لسنة 2004، نرى أن عددها كان 965 مؤسسة صناعية، يعمل فيها 3617 عاملا، أما قيمة مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وأجور ونقل فقد بلغت 34414276 ألف دينار، وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالية 44999437 ألف دينار، أما القيمة المضافة فقد بلغت 20585161 ألف دينار [12] ، وهي موارد جيدة إذا ما تم مقارنتها بإيرادات المحافظة لسنة 2004 من القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة بعد أحداث سنة 2003، وما أصاب العراق من دمار .

ومن الجدول (3) والخريطة (2) نلاحظ الواقع الحالي للصناعات الصغيرة بمحافظة صلاح الدين حسب الإحصاءات الصناعية لسنة 2004 ، وتقديرات سنة 2010 ، يبدو أن المحافظة

شهدت نموا في بعض قطاعات الصناعات الصغيرة، نتيجة العملية التنموية التي شهدتها المحافظة في السنتين الأخيرتين لاسيما بعد استقرار الوضع الأمني فيها بشكل خاص والعراق بشكل عام، لذا ازداد قطاع الصناعات الغذائية والإنشائية والمعدنية والأثاث، فضلا عن ازدياد مواقع الصناعات الاستخراجية، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد العاملين والتقليل من مشكلة البطالة ، مع تنشيط الحركة الاقتصادية والعمرانية في المحافظة، إذا ما علمنا أنها شهدت نشاط اقتصادي كبير من خلال اتساع أسواقها في مراكز الأقضية والنواحي وحتى القرى البعيدة لن تكون بمعزل عن ذلك، وأصبحت هناك عملية تبادل تجاري ما بين قضاء وآخر نتيجة وجود هذه الصناعات، فضلا عن التوسع العمراني الذي مرت به وتمر به كل مناطق المحافظة لتوفر مستلزمات بناء المساكن من المواد الإنشائية مع زيادة القدرة الاقتصادية ، الأمر الذي ساهم في امتصاص مشكلة النمو السكاني الذي شهدته المحافظة سواء كان من الزيادة الطبيعية أو من خلال الهجرة الوافدة للمحافظة .

جدول (3)

مجموع الصناعات الصغيرة وعدد العاملين فيها حسب القطاعات الصناعية في محافظة صلاح الدين لسنة 2004 .

السنة	2004		تقديرات 2010	
القطاع الصناعي	عدد الصناعات	عدد العاملين	عدد الصناعات	عدد العاملين
الاستخراجية	32	192	54	745
الغذائية	455	1505	600	2150
المنسوجات	15	38	45	63
الملابس الجاهزة	77	109	120	193
الخشب	130	268	200	415
البلاستك	7	63	7	63
الإنشائية	141	896	220	1550
معدنية أساسية	17	53	30	100
معدنية عدا المكائن	60	301	120	600
مجموع الاستخراجية	32	192	54	745
مجموع التحويلية	966	3617	1450	6624

المصدر : اعتمادا على : علي جاسم حمود ، الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ديالى، 2004، ص50 .

خارطة (2)

خارطة توطن الصناعات الصغيرة في صلاح الدين

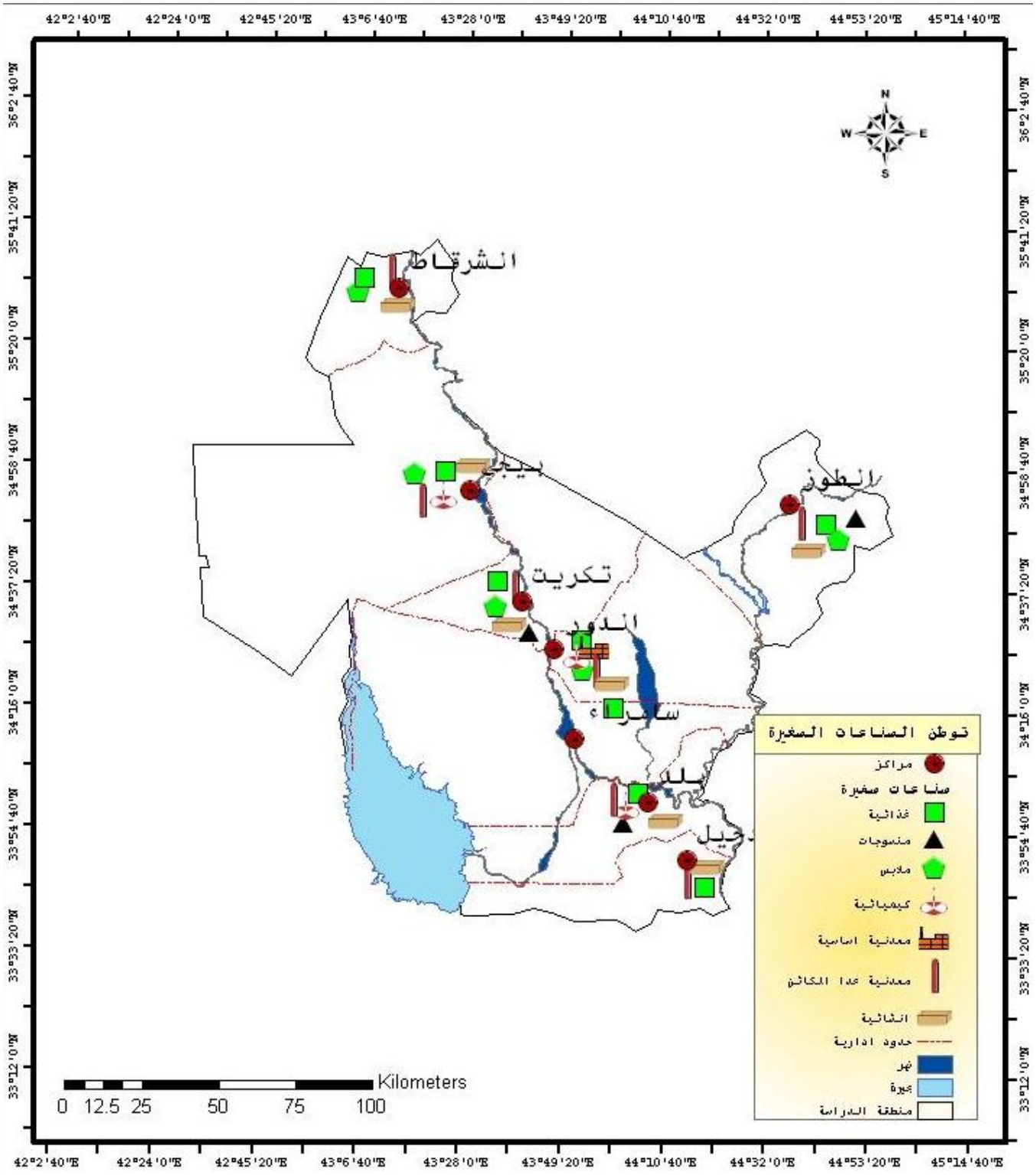

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد وزارة التخطيط ، مديرية احصاء صلاح الدين ، احصائية 2008

أما توطن الصناعات الصغيرة حسب قطاعاتها المختلفة في أقضية المحافظة، يمكن ملاحظة معامل التوطن لكل قطاع وحسب الأقضية من خلال الجدول (4) ، إذ يعبر معامل التوطن للصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين عن حجم هذه الصناعات على مستوى كل قضاء، وهو يعتمد في حساباته على عدة معايير، ومعروف أن معامل التوطن يعني نسبة النسب، إذ يستخدم النسبة المئوية للنشاط الصناعي في الوحدة الإدارية منسوبة الى النسبة المئوية للنشاط الصناعي في المحافظة، ومن خلال الجدول (4) نلاحظ ارتفاع هذه المعامل في نشاط الصناعة الاستخراجية في كل من قضائي طوز خورماتو وتكريت، مما يدل على تركز هذه الصناعة نتيجة وجود المعادن اللافلزية المستخرجة من هذه المناطق، كذلك نلاحظ ارتفاع معامل التوطن للصناعات المعدنية والإنشائية في كل أقضية المحافظة، نتيجة الطلب على منتجات هذه الصناعات ووجود المقومات اللازمة لتوطنها، فضلا عن اقتراب معامل توطن الصناعات الغذائية من الواحد الصحيح في أقضية المحافظة وكذلك صناعة الملابس الجاهزة ، الأمر الذي يدل على أن هذه الصناعات توطنت مع وجود الأيدي العاملة وتوفر رأس المال والموارد الأولية، أما انخفاض معامل التوطن لبعض الصناعات مثل صناعة المنسوجات وصناعة البلاستيك والمواد الكيمياوية والمعدنية الأساسية، فإن ذلك يدل على أن هذه الصناعات هي قائمة وليس متوطنة، أي انها قائمة لتوفر بعض فرص تواجدها.

إن ارتفاع معامل التوطن للصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين وبمختلف أقضيتها يرجع الى عدة عوامل، أهمها وجود الخامات الداخلة في مختلف القطاعات الصناعية، فضلا أن هذه الصناعات تتطلب أيدي عاملة وهو ما تمتاز به المحافظة، فضلا عن وجود شبكة من طرق النقل المعبدة التي تربط جميع أقضية المحافظة .

جدول (4)

معامل توطن الصناعات الصغيرة حسب القطاعات والأقضية في محافظة صلاح الدين لسنة 2004

القطاع	معامل التوطن	القضاء	الفروع الصناعية
الاستخراجية	3.61	طوز ، تكريت	الحصى، الرمل، الأخشاب
الغذائية	0.97	الدور	المخابز، طحن الحبوب، المعجنات
		بلد	===
		الشرقاط	===
		طوز	=== الراشي
		سامراء	====
		تكريت	====
		الدجيل	===
المنسوجات	0.49	بلد	مفروشات، ندافة ، خياطة
		طوز	===
		تكريت	الحيكة، ندافة، مفروشات، خياطة البسط
الملابس الجاهزة	0.95	الشرقاط	الملابس الجاهزة
		سامراء	=
		طوز	=
		بلد	=
		بيجي	=
		تكريت	=
الخشب والأثاث	0.76	جميع الأقضية	غرف نوم، أثاث، أسّرة
الكيمياوية والبلاستيكية	0.25	سامراء	أوكسجين، حبيبات بلاستيك
المعدنية الأساسية	0.29	سامراء	سباكة المعادن الحديدية
المعدنية عدا المكائن	1.28	جميع الأقضية	أبواب، شبابيك، خراطة
الإنشائية	1.21	=	البلوك، الكاشي، الشتايكر، الأعمدة الكونكريتية، الجص، الطابوق
		سامراء	الطابوق، البابيات
		طوز	الفخاريات

المصدر: علي جاسم حمود، المصدر السابق، ص54 .

خامسا: معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين:

على الرغم من التطور الحاصل في الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين خلال المدة ما بعد سنة 2004 ، سواء كان في عددها أو عدد العاملين فيها أو البنية الصناعية لها، إلا انها ما تزال تواجه مجموعة من الصعوبات التي تقف دون تنميتها بالشكل المطلوب، يأتي في مقدمتها محدودية الدعم المالي مقارنة بحجم الأموال المخصصة لقطاعات أخرى، سواء كان ذلك في مجال البناء أو التوسع أو استغلال الخامات والموارد المتاحة للقيام بهذا النوع من النشاطات الاقتصادية، فضلا عن عدم إدراج المزيد من هذه الصناعات في خطط التنمية الاقتصادية، من خلال تخصيص المساحات اللازمة لبنائها وفق متطلبات الصناعة الحديثة، التي تحتاج الى تخصيص أراض لبناء مجمعات تضم أكثر من نشاط صناعي لأجل خلق ترابطات أمامية وخلفية، ويصبح بالتالي تكامل اقتصادي، يساهم في تنمية المحافظة بالشكل المطلوب، ويمكن تحديد أهم هذه المعوقات بما يأتي :

1ـ التخطيط الصناعي :

يعد التصنيع الوسيلة الأساسية للحد من الاختلالات الهيكلية التي هي السمة البارزة في البلدان النامية، وعليه فإن تحقيق التنمية الصناعية وبناء قاعدة إنتاجية متطورة ، وتنويع مصادر الدخل في ظل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتطلب العمل على زيادة فاعلية التخطيط الصناعي ، ذلك فيما يتعلق بتوفير البيانات والمعلومات عن البنية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الإقليم، وبيانات عن الظروف السائدة والمتمثلة في القطاعات الصناعية، فضلا عن البيانات التي تتعلق بأساليب التخطيط الفنية والمهارات والكفاءة القادرة على إعداد الخطط السليمة وفقا لما تكشف عنه عملية المتابعة للتنفيذ.

ولأجل أن تكون تنمية صناعية بمبدأ بناء وتطوير الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين، لا بد من وجود التخطيط الصناعي، لا بل عدم البناء العشوائي للصناعات الذي ينتج عن عدم التوزيع الأمثل للموارد وبروز مشاكل حضرية ضمت عدم الاستخدام الأمثل للموارد وسوء استعمالات الأرض وعدم التنظيم الوظيفي لمدن المحافظة، لذا عدم استخدام التخطيط الصناعي الأمثل فإنه يؤدي الى عرقلة البناء الصناعي لعدم وجود تحديد دقيق للإمكانات المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة، وعدم وجود الإجراءات والسياسات التي تعمل على تعبئة الإمكانات بالشكل المطلوب، مع عدم وضوح الأهداف التي سوف يتم تحقيقها من بناء مثل هذه النشاطات.

2ـ الوضع السياسي:

إن الظروف السياسية التي مر بها العراق للمدة من 1990-2010 أدت الى تراجع في القطاع الصناعي بشكل عام سواء كان ذلك لحجوم الصناعات الكبيرة أو الصغيرة على حد سواء.

لقد أدت المتغيرات العديدة المتتالية من الأحداث السياسية في التأثير على النشاطات الصناعية سواء من حيث التنظيم أو السياسة الاقتصادية، بعد أن تعطلت الكثير من الصناعات القائمة لعدم وجود التمويل من جهة، وسوء الإدارة من جهة أخرى، وبعد أن كان القطاع الصناعي العام حكرا بيد الدولة، فقد تم نقل الكثير منه الى القطاع الخاص، الذي لم يكون ناجحا في إدارته بسبب عدم استثماره بالشكل المطلوب مع تحقيق منافع تخدم الجهة الممولة، لأن سبيلها الوحيد من العملية الصناعية هو تحقيق الأرباح السريعة على حساب النوعية وتحسين المستوى المعاشي للمجتمع.

إن سوء الوضع السياسي خلال هذه المدة وصفحات احتلال العراق والأحداث التي تلته أدت الى تحجيم دور الصناعات بصورة عامة والصناعات الصغيرة بصورة خاصة.

3ـ الجانب المالي:

تعاني المشاريع الصناعية الصغيرة من عدم توفر الجانب المالي بالشكل المطلوب الذي يؤدي الى تنميتها وبالتالي تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلد بشكل عام والمحافظة بشكل خاص، فهي تلاقي صعوبات في طريقة التمويل وخاصة في القروض المقدمة لها ؛ لصعوبة الآليات المستخدمة في ذلك، فضلا عن جهل المستثمرين الصناعيين للآليات التي تقدمها الجهات المصرفية، الأمر الذي أثر في تخفيض الاستثمارات، سواء بالنسبة للإنشاء أو التوسع أو في انخفاض قيمة القروض، وهو بالتالي يؤدي الى انخفاض نسبة التشغيل لهذه الصناعات، فضلا عن ارتفاع قيمة الضرائب والجباية التي من شأنها أن تؤدي الى ضعف الإمكانيات المالية لهذه الصناعات .

سادسا : وسائل تنمية الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين:

إن الواقع الراهن للصناعات الصغيرة في المحافظة يتطلب منحها عدة امتيازات لأجل تنميتها وبالتالي ينعكس ذلك على تنمية المحافظة بكل قطاعاتها الأخرى، إذ لا بد من شروط يجب توفرها إذا ما أريد لهذه الصناعات أن تحقق أهدافها وتحسين كفاءة أدائها ، ولأجل أن يكون لها دورا مؤثرا في تنمية المحافظة لا بد لهذه الصناعات أن تتركز على أسس سليمة قابلة للتطور

والنضج التدريجي في المراحل الزمنية القادمة، وأن يتم تصحيح كل الأخطاء وتلافي كل الصعوبات التي تقف بوجه تنميتها، إذ لا بد من توفر استراتيجية تنموية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ومن أبرز الوسائل التي يجب توفرها في تنمية الصناعات الصغير في المحافظة هي :

أ . تطوير القابليات والمهارات سواء في مجال الإنتاج أو تصريف المنتجات.

ب . تقديم التمويل المالي الكافي في مجالات التدريب والإنتاج والتسويق من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعات وتحديث أجهزتها وفق المتغيرات المعاصرة في كل مراحل العمليات الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك الى خفض التكاليف وارتفاع الجودة وزيادة الإنتاج مما شجع على المنافسة عن طريق إدخال النظم الحديثة في الإنتاج والإدارة وإعادة توجيه الموارد .

ج . إضافة صناعات جديدة وفق متطلبات المرحلة المعاصرة وعدم الاكتفاء بالصناعات التقليدية القائمة لأجل التقليل من الاعتماد على السلع المستوردة من تحقيق وفورات اقتصادية تضاف الى موارد المحافظة .

د . اختيار أفضل طرق التكنولوجيا في الإنتاج ، أي إدخال آلات حديثة ومتطورة وفق المتغيرات العالمية في هذا المجال، مع تحديث الأساليب الإدارية في مجالات الإنتاج والتسويق.

هـ . معالجة القصور في سوء التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الصغيرة في المحافظة من خلال بناء صناعات جديدة في المناطق التي تفتقر الى مثل هذه الصناعات، لأجل تطويرها وتعزيز التنمية فيها.

و . توجيه الاهتمام بالصناعات المغذية للعمليات الإنتاجية، وعدم الاعتماد على السوق الخارجية في ذلك، مثل تصنيع الآلات والمكائن والقوالب، أي خلق ترابطات ما بين الصناعات القائمة.

ز . وضع برامج متكاملة لتنمية الصناعات الصغيرة في المحافظة من خلال عدة إجراءات يأتي في مقدمتها إعطاء الأولوية في بناء الصناعات وفق مساهمتها في التنمية الاقتصادية، مع بناء تلك الصناعات في الموقع الأمثل من خلال إجراء المفاضلة طبقا لوجود المواد الأولية والأسواق والمجمعات الصناعية، الأمر الذي يساعد على تقوية

العلاقة بين استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية والاقتصادية في المحافظة بشكل عام.

ح . تقديم المساعدات والتمويل وهو في غاية الأهمية من أجل تنمية الصناعات الصغيرة من خلال تقديم الخدمات الفنية، لأجل الحصول على منتجات عالية الجودة، وتشمل المساعدات الحصول على منتجات ذات نوعية ونمطية جديدة وغير تقليدية ، مع تقديم الصيانة والإصلاح ، فضلا عن تقديم التمويل المالي اللازم لاستيراد قطع الغيار الجديدة وسد النقص الحاصل في الكوادر الفنية، كل ذلك يتم من خلال إنشاء مراكز للصيانة والتدريب الصناعي في مختلف مناطق المحافظة، باعتبار ذلك أحد المتطلبات الرئيسة في عملية التنمية الصناعية بشكل عام.

ط . تسويق المنتجات، من متطلبات نجاح الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين هو تسويق منتجاتها، لأن الكثير منها قادر على منافسة البضائع الخارجية، فضلا عن نجاحها في السوق المحلية إذا ما قامت حكومة المحافظة بتطوير منتجاتها وفق حاجة المستهلكين مع القيام بالترويج لهذه السلع لتحل محل البضائع الأجنبية ، مع توسيع منافذ تسويقها .

ي . الرعاية والاهتمام، ينبغي على حكومة المحافظة أن تقوم بالمزيد من الرعاية والاهتمام بنشاط الصناعات الصغيرة وذلك بتوفير البيئة اللازمة لها، والمتمثلة بالجانب الاقتصادي مثل تقديم القروض اللازمة ومنح الفرص الاستثمارية مع تقديم حوافز التشجيع الصناعي لهذا النوع من الصناعات ، مع القيام بتنمية الكوادر البشرية فنيا وسلوكيا من خلال المراكز التعليمية والثقافية الصناعية، مع التركيز على إدخال نظم المعلومات في بناء قواعد البيانات لأجل اتخاذ أفضل القرارات في بناء هذه الصناعات وتطويرها، فضلا عن توفر البيئة الإعلامية الداعمة لهذا النشاط، مع تكييف بعض القوانين والتشريعات التي تساهم في بناء وتطوير الصناعات الصغيرة.

الخاتمة

ما زالت الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين تحتاج للمزيد من العناية من قبل القائمين على النشاطات الاقتصادية في المحافظة، كون أن هذه الصناعات تمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ليس في المحافظة فقط، بل على مستوى العراق ككل، لأنها تساهم في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال الناتج الصناعي والقيمة المضافة، فضلا عن قيامها بتوفير فرص عمل لكثير من السكان والتخفيف من مشكلة البطالة، واستغلال الموارد والخامات المتاحة في المحافظة، لذا يتطلب المزيد من الجهد وتقديم الدعم اللازم ووضع الحلول لكل المشاكل التي تقف حائلا دون تنمية هذا النشاط الحيوي.

لذا ينبغي أن تتوفر البيئة المناسبة لهذه الصناعات وخاصة في مجال التخطيط المبرمج لقيام المشاريع الصناعية، وتنظيم استعمالات الأرض وخاصة في المراكز الحضرية، وإنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة التي تسمح بتقديم الدعم المتبادل لهذه الصناعات وتعميق الروابط الأمامية والخلفية لها ، فضلا عن تقديم الدعم المالي والفني، كل ذلك يمكن أن يضع الصناعات الصغيرة على طريق التنمية والتطوير المستقبلي والمساهمة في إضافة مورد اقتصادي مهم يضاف الى موارد صلاح الدين، وبالتالي يعمل على تحسين مستوى الدخل الفردي والإدخار وتحقيق الوفورات الاقتصادية التي تساهم في تنمية وتطوير جميع القطاعات في المحافظة .

قائمة المصادر والهوامش

الهوامش :

1. محمد يوسف حاجم الهيتي، الصناعات الصغيرة في العراق، دراسة تطبيقية لمدينة بغداد، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1995، ص20-24 .
2. الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية، القاهرة، 2001، العدد45 ، ص103-107 .
3. علي جاسم حمود، الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين، ص45 .
4. صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، القاهرة، مطبعة دار النهضة العربية، 1993، ص45 .
5. شبيب احمد علي، العلاقة المكانية بين النقل والصناعة التحويلية في محافظة صلاح الدين، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة ديالى، 2004، ص40-45 .
6. عدلي علا ، الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، 1985، ص28-30 .
7. خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص64 .
8. شبيب احمد علي ،المصدر السابق، ص36 .
9. محمود حمادة صالح، ظاهرة التصحر وأثرها على الأراضي الزراعية في محافظة صلاح الدين، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000، ص170 .
10. حميد غالب عجيل، جواد صندل جازع، نظرة مستقبلية لتطوير النقل الخارجي بالسيارات في البصرة، مجلة الجمعية الجغرافية الوطنية، العدد41 ، 1999، ص145 .
11. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، بيانات 2004 .
12. علي جاسم حمود، الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ديالى، 2004، ص50 .

المصادر :

1. الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية، القاهرة، 2001، العدد45 .
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، بيانات 2004 .
3. حمود ، علي جاسم، الصناعات الصغيرة في محافظة صلاح الدين، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ديالى، 2004 .
4. صالح، محمود حمادة ، ظاهرة التصحر وأثرها على الأراضي الزراعية في محافظة صلاح الدين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000.
5. العاني، خطاب صكار ، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1979.
6. عبد السلام، صفوت ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، القاهرة، مطبعة دار النهضة العربية، 1993.
7. عجيل، حميد غالب ، جواد صندل جازع، نظرة مستقبلية لتطوير النقل الخارجي بالسيارات في البصرة، مجلة الجمعية الجغرافية الوطنية، العدد41 ، 1999.
8. علا ،عدلي الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، 1985.
9. علي، شبيب احمد ، العلاقة المكانية بين النقل والصناعة التحويلية في محافظة صلاح الدين، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة ديالى، 2004.
10. الهيتي، محمد يوسف حاجم ، الصناعات الصغيرة في العراق، دراسة تطبيقية لمدينة بغداد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1995.